

## البوصلة المفقودة\*

فى خطوة نادرة حقا ، أرسلت لى وزارة التربية والتعليم نسخة مما أسمته ( الخطة الاستراتيجية لإصلاح التعليم ) ، ثم عرفت فيما بعد أن الفضل فى إرسالها لم يكن يقظة من وزير التربية بل هو خطوة طيبة من الدكتور حسن البيلالوى ، مما نرجو أن يكون تراجعا عما أشكو منه - وهناك غيرى بطبيعة الحال - حيث تصنع مشروعات وخطط وبرامج ، لا أقول لا ندعى إلى المشاركة فى صناعتها حتى لا يتصور أحد أننا سوف نزاحمهم ، أو أننا نبحت لنا عن موطئ قدم على باب السيد الوزير ، فكل من يعرفنا يعلم علم اليقين أننا أبعد خلق الله عن مثل هذا الاحتمال ، وإنما أن " نطلع " على ما يتم التفكير فيه ويتم صنعه ، فلعلنا يمكن أن نفيدهم برأى ، ولعلنا ، عندما نكتب وننقد ، نكون على بينة من حقيقة ما يحدث بدلا من أن ننقل معلوماتنا من الصحف ونبنى عليها !

عندما جاء لى الرسول بالخطة ، لاحظت أنها فى حقيقة قيمة حقا ، فلما أمسكت بها قبل فتحها وجدتها ثقيلة للغاية ، حتى لقد تمنيت ساعتها أن يتوافر لى " ميزان " لأزنها ، فهى لابد أن تزن عدة كيلوجرامات ، ولم أتوقع أبدا أن يكون كل هذا النقل هو للخطة نفسها ، لكن ثبت ذلك عندما فتحت الحقيبة وأخرجت الخطة ، فإذا بى أرى ما لم أراه أبدا فى كافة خطط ومشروعات تطوير التعليم ، منذ أول خطة لتطوير التعليم فى مصر قام بها ما سمي بقومسيون المعارف عام ١٨٨٠ حتى الآن .

لقد سبق لى أن وقفت أمام مؤتمر عقده جمعية المناهج فى أغسطس عام ١٩٩٤ ، وأمسكت بنسخ من عدد من خطط ومشروعات تطوير التعليم

---

\* جريدة نهضة مصر فى ٧ / ١ / ٢٠٠٨

فى مصر منذ عام ١٨٨٠ حتى قيام د. حسين بهاء الدين بإصدار ما أسماه ( مبارك والتعليم ) وقارنت بين ما عليه الأخيرة من فخامة طباعة وفقر فكر ، وبين ما كانت عليه المشروعات السابقة طوال تاريخ مصر ، من تواضع طباعة وثناء فكر ، وكان د. البيلاوى حاضرا وأنكر جيدا كيف هنأتى على ما قلته وما اتسم به من صراحة وصدق وجرأة ، وقامت القيامة على كاتب هذه السطور بسبب هذه الكلمات وما جرى مجراها ، عدة سنوات !

لكنى اليوم أجد أن ما صدر فى عهد بهاء الدين يتولرى - من حيث الشكل والوزن - بسرعة أمام فخامة ورونق وبهاء الخطة الجديدة ! وعندما بدأت فى تصفح الخطة وعرفت الأيدى الأجنبية الممولة عرفت على الفور سر هذا النعيم الذى طفح على الخطة من أول الغلاف إلى سائر صفحاتها ، لكن ، ليعزرنى نوء الشأن إذا سمحت لمثل شعبى فرض نفسه علىّ على الفور ، يقول " أقرع ونزّهى ؟ !!

لقد كانت مشروعات تطوير التعليم السابقة ، التى كتبها أفاضل مثل على مبارك ، وأحمد لطفى السيد ، وأحمد نجيب الهللى ، وطه حسين ، وعلى ماهر ، وإسماعيل القبانى ، وحلمى مراد وغيرهم تمولها جيوب مصرية ، وهى فقيرة محدودة ، لكنها أيضا تفرض مثلا شعبيا آخر لا أعرف لم تقفز هو بدوره إلى خاطرى فورا ، وهو القائل " حمارتك العارجة ولا سؤال للنّيم " !!

أقول الحق ، لم أستبشر كثيرا ، بالبداية . . .  
لم يكن هذا نتيجة نزعة تشاؤم تغلب على كاتب هذه السطور ، ولكنها نزعة الماضى ومؤشرات الحاضر ، أقول ذلك بحكم ما أنا منغمس فيه منذ رات السنين ، من دراية بوقائع تاريخ مصر الحديث على وجه العموم .  
التعليم على وجه الخصوص . . .

إنها القصة الأبدية للمعونات والقروض الأجنبية . . . منذ أيام الخديو سعيد ، والخديو إسماعيل ، وأخيرا منذ ما حدث من تجمع غربي لتمويل مشروع السد العالي عام ١٩٥٦ ، ثم ما جرى عندما تبين لهم أن القيادة الوطنية لمصر في ذلك الوقت لم تنتظر إلى هذه المعونة والقروض باعتبارهما ثمنا لرضوخ وتبعية ، فكان ما كان مما هو معروف للجميع من دمار وخراب ، وكأنه قد كتب علينا هذا سواء قبلنا أو لم نقبل ، فإذا قبلنا فقد بعنا بلدنا وتاريخنا وأمتنا إلى الأجانب كما حدث أيام سعيد وإسماعيل ، وإن لم نفعل ، أغارت الطائرات والجيش لتدمر وطننا وتقتل من أهلنا ألوفا !

لكن ، هناك فرق كبير . . .

في حالة القبول ، يمكن أن نغرق في المال والنعيم ، لكننا نفقد الكثير مما قد لا يوزن بموازين الذهب والمال ، تماما مثلما ترفض أنثى أن تباع عرضها وترضى بالفقر والجوع وفقا للمثل المعروف " تجوع الحرة ولا تباع ثديها " .

طبعا هناك من لهم وجهة نظر أخرى ، أن هذا " العرض " الذى نتحدث عنه فى الشرق الإسلامى خاصة هو من بقايا التخلف ، فجد المرأة ملك لها هى من حقها أن تتصرف فيه كما تشاء !

وفى حالة الرفض ، هناك تضيق وجوع ، وحرب ، لكن هناك كرامة وثقة بالذات وحفاظ على الهوية ، وهى الأمور التى أصبحت اليوم وكأنها من أساطير الأولين ، وتصل البجاجة ببعض أن يشير لنا بأن مثل هذا أيام عبد الناصر هو الذى خرب مصر ، نون أن ينظروا نظرة أعمق ، ويجيبوا عن التساؤل الأساسى : ومن الذى حاصرنا ؟ ومن الذى أرسل طائراته تلك بلادنا ؟ ومن ؟ ومن ؟ أليس هو ذلك العدو الاستراتيجى الذى تقابلونه اليوم بالأحضان وتشبعونه تقبلا ؟!

وهكذا ، توقعت من البداية أن تكون للخطة الاستراتيجية " قبلة " تتجه إليها في صلاتها وتسبيحها ، وأن تكون لها " بوصلة " توجهها وهي تمخر عباب البحار التعليمية .

هنا تكمن المأساة . . . .

إنها قاعدة اجتماعية واقتصادية معروفة للصغير قبل الكبير :

من يدفع هو الذى يملك القرار !!

ربما ، على المستوى العام يمكن أن نردد أن قرارنا بيدنا . . . .

لكن ، ما هكذا تسير الأمور ، فهناك ما يتم من اختيار لمن يفكرون ويصنعون وينفذون ، حيث ذهب المعز ، دون سيفه الذى يبدو أنه انكسر منذ عدة عقود ، فسياسة الإغراق فى النفقات والمكافآت والتسهيلات والتيسيرات لها فعلها غير المباشر فى " التسييس " و " التلبيس " بعلم أو بغير علم ، بوعى أو بغير وعى . . . .

أنهر كتابة لا حصر لها فاضت بالكثير ، متحدثة عن " العولمة " مما لا سبيل معه إلى المزيد ، ولكن القضية التى سوف نظل متشبهين بها ، مهما وصفنا بناء على ذلك بالتخلف ، وعدم مجازاة عصر العولمة ، هى قضية الذات الثقافية لهذه الأمة . . . الهوية القومية لهذا البلد . . الشخصية الخاصة بمصر . . وطننا جميعا ، ومظلتنا جميعا !

سوف يقولون أننا فى زمن التكتلات الكبيرة ، والكيانات عابرة الجنسيات والقارات ، ونقول نحن ، أن من الضرورى أن نكون فى الوقت نفسه " شركاء أساسيين " ، والشريك الأساسى لابد أن يكون له عقله المستقل وفكره الخاص ومصالحه الواضحة ، حتى إذا اندمج وتعلون وشارك ، فعل هذا وذاك بندية ، بحيث لا يكون " إمعة " . . . قطعة صابون تنوب بسرعة فى ماء مغلى .

فرق كبير بين اندماج أو تعاون بين شركاء وأنداد ، وبين اندماج وتعاون بين عمالقة وأقزام ، فهو فى الحالة الثانية سوف يتحول إلى هيمنة وخضوع ، سوف يتحول إلى نوبان الضعيف فى القوى ، سوف يتحول إلى " ترس " فى آلة جهنمية ضخمة !!

إن آيات هذا وذاك واضحة جلية ...

فبلد مثل فرنسا ، لأنها شريكة شراكة ندية ، تقف بلغتها قوية صلبة أمام الطوفان الأمريكى ، بل وتصدر من القوانين ما يعزز هذه اللغة القومية ، ولم يعقها هذا أبدا عن المشاركة والتعاون ، بل عزز من المشاركة وفعل من التعاون ..

وقل مثل هذا عن دولة العدو الصهيونى إسرائيل ، التى أحيت لغة ميتة ، ولكننا هنا فى بلاد العرب والإسلام نسعى على طريق إماتة لغة حية !!  
واليابان ؟ وألمانيا ؟ وغير هذه وتلك من دول وشعوب ..

وعلى عكس ذلك فى مصر ...

تجلس مع أى عامل فى مجال ، أو أى متخصص فى ميدان ، فإذا بك تسمع - دائما - شكوى تكاد تصل إلى حد البكاء والولولة عما صارت إليه أحوال هذا وذاك من تدهور وسوء حال ، والكل يتساعل بفزع شديد : ما الذى جرى لمصر والمصريين ؟

العالم من حولنا يسرع ويجرى ، وها جمال عبد الناصر الذى يزعمون أنه كان السبب فى خراب مصر ، مر على موته الآن أكثر من سبع وثلاثين سنة ، وكل يوم يأتى علينا يكون أسوأ من سابقه ، إلا إذا كان المتحدث وزيرا أو عضوا كبيرا فى حزب الحكومة ، أو كاتباً من كتبة السلطان ، أو منتقعا بذهب المعز ، حيث سترى على لسانه مصر أخرى غير مصر التى نبكى عليها الآن ..

وتقلب النخطة فى صفحاتها الكثيرة الفخمة ، ذات الرونق والبهاء عن هذه المقومات التى من شأنها أن تحفظ على الأمة ذاتيتها وهويتها وشخصيتها ، فتجد التشبيه الشهير : لا أسمع ، لا أرى ، لا أتكلم ، فهذه هى الضريبة المصيبة حقا !

غابت البوصلة الوطنية التى يجمع عليها رجل الشارع . . .  
تكشفت القبلة التى تتجه إليها جهود التعليم فى مصر مستقبلا ، لا لربنا الله إياه عندما تكون هذه قبلته . . .التسول من الأيدى الغربية فى مقابل بيع الذات والتاريخ واللغة والإرادة .

تلك هى نقطة البداية فى عملية الانحدار ، والتى سوف نرجو أن نتابع مسارها فى تفكير وزارة التربية والتعليم المصرية - سابقا - !

## ثقوب في ذاكرة استراتيجية التعليم\*

من المفروض ألا أتوقف طويلا أمام إثبات أهمية يقظة الذاكرة الوطنية بصفة دائمة على وجه العموم ، وبصفة خاصة عندما نكون بصدد اتخاذ خطوات مصيرية من شأنها أن تتغلب على مشكلات وسوءات قائمة ، وتخطو بالوطن إلى آفاق تقدم وإصلاح ، ذلك لأن مثل هذا الأمر أصبح من " المسلمات " التي اتفقت عليها العقول المفكرة ، صاحبة الوعي المستنير .

لكن ، ماذا نقول ونحن اليوم أمام صورة من صور غياب مثل هذا الوعي التاريخي ، خاصة أنه - مع الأسف الشديد - يلحق بنا كمصريين ، فيضرب بنا المثل في مثل هذه الأحوال - التغافل عن الوعي للتاريخي - بأن هذه عادة " فرعونية " قديمة ، منذ زمن حتشبسوت ، على وجه التقريب ، حيث يحرص الفرعون الذي يتولى سدة الحكم على أن يهيل التراب على ما تم إنجازه خلال زمن من سبقوه ، ليبقى هو " المُنْجِز " الوحيد ، دون أن يدري ، أن من يأتي بعده سوف يفعل معه مثلما فعل هو بسابقه ، مع أن المثل الشعبي الشهير وعى خطر هذا السلوك عندما قال : لو دامت لغيرك ما وصلت إليك ! مما يستتبع أن نتق أنك لن تدوم في موقعك ، فاحرص على ألا يبقى منك إلا السيرة العطرة ، ولا تتغافل عما أنجزه سابقوك ، ولا تحكم عليه مقما بالإعدام !

ومما يعرفه كل من يخطو على أولى درجات المعرفة أن الطريق العلمي للمعرفة المتقدمة هو طريق " تراكمي " ، كل جيل يحرص على أن

---

\* جريدة نهضة مصر في ١٤ / ١ / ٢٠٠٨

يستوعب ما سبق لمن قبله من أجيال أن عرفوه ، ليبنى هو استكمالا  
وتجديدا وتطويرا واستحداثا ، مثلنا في ذلك مثل من يضع حجرا ، فيجئ  
من بعده ليضع فوق الحجر الأول حجرا آخر ، فيرتفع من ثم ، البناء  
ويعلو .

لكن تصور ، لو أن واحدا وضع حجرا ثم جاء من بعده يضع حجرا  
بجواره ، ثم من جاء بعده يضع حجرا آخر بجواره . . . وهكذا !

النهج الأول هو النهج العلمي الصحيح الذي تحرص عليه الدول  
المتقدمة ، والنهج الثاني هو نهج غير علمي ، نجده غالبا سائدا في الدول  
المتخلفة .

النهج الأول يؤدي إلى تغيير إلى أمام وتطوير وإضافة . .  
والنهج الثاني إن لم يتراجع إلى وراء ، فهو في أحسن أحواله " محلك  
سر " . .

ترجمة هذا كله يكمن في أن مصر ، ومنذ أوائل القرن التاسع عشر ،  
عرفت العديد من مشروعات الإصلاح والتطوير في التعليم ، وخاصة منذ  
أن وُضع أول تقرير لإصلاح التعليم في مصر عام ١٨٨٠ على يد لجنة  
برئاسة خبير التعليم السويسري " دور بك " ، مرورا بتقرير عدلي يكن عام  
١٩١٧ ، وعبد العزيز جاويش عام ١٩٢٥ ، وأحمد نجيب الهلالي عام  
١٩٤٣ ، وتقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة عام ١٩٦٥ ، وورقة  
تطوير التعليم لمصطفى كمال حلمي عام ١٩٧٩ ، والسياسة التعليمية لعبد  
السلام عبد الغفار عام ١٩٨٥ ، واستراتيجية تطوير التعليم في مصر لأحمد  
فتحي سرور عام ١٩٨٧ ، فضلا عن مشروعات متعددة ، لم تصدر في  
صورة خطة أو سياسة أو استراتيجية . . إلى غير هذا وذلك من أسماء ،  
هناك بالفعل فروق دقيقة بينها ، لكن أصحاب الشأن غالبا ما يخلطون بين  
هذا وذلك .

هنا يبرز سؤال حتمى : لماذا لم يتقدم التعليم ، رغم كل هذه الاستراتيجيات والسياسات والخطط والتقارير ؟ هل لعيوب كانت قائمة بها؟ هل لأن المسئول لم تتح له الظروف أن ينفذ ما خطط له وفكر ؟ هل كان للقيادة السياسية دور في التعتيل ؟ هل كانت ظروف وأحوال عالمية أو إقليمية أو محلية داهمتنا ، فقلبت الأوضاع رأسا على عقب ؟ وهل ، وهل الخ . .

التقويم والمتابعة ، خطوتان تعدان ألف باء العمل في كل مجتمع ، في كل زمان . .

كيف نشمر عن سواعدا ونرصد الملايين لتقويم التلاميذ ، ونحن - كقيادة - لا نعرف التقويم الذاتى لما نعمل ، والتقويم لما سبق جهودنا ؟ هل معنى هذا أن نغرق في بحث ودراسة كل هذا ونغوص في أعماق التاريخ ، مما يمكن أن يستغرق وقتا طويلا ؟

كلا ، لم يكن مفروضا أن يفعل فريق البحث والدرس في صناعة الخطة الاستراتيجية هذا ، لكن كان من المفروض ، وهو بصدد التفكير والتقدير وصناعة الخطة ، أن يكون من ضمن أعماله ، تكليف لجنة من نوى الاختصاص للقيام بتقديم رؤية عامة نقدية ، تقويمية لمشروعات التطوير والإصلاح السابقة ، على الأقل من بعد الحرب العالمية الثانية ، على أن ألا ينصب الاهتمام في مثل هذه الرؤية على التفاصيل والجزئيات وإنما على النظر النقدى والتقويم والتحليل .

ولو اطلع أصحاب الشأن على كتابنا الذى صدر عن دار الهلال في سلسلة كتاب الهلال بعنوان ( التعليم في مصر ) ، وهو غير العنوان الذى وضعه المؤلف ، حيث كان في الأصل ( قصة تطوير التعليم في مصر ) لأمكنهم أن يستفيدوا إلى حد كبير ، ولم يكن الأمر بحاجة إلى اعتمادات

مالية ، فأنا كنت سأتبرع بهذا الجهد ، لسبب بسيط ، هو أن الكتاب منشور .

إن البعض يمكن أن يقول : أن الظروف التي كتب في ظلها تقرير إصلاح التعليم في مصر لأحمد نجيب الهاللي عام ١٩٤٣ ، أو التي كتب فيها تقرير اللجنة الوزارية عام ١٩٦٦ ، أو حتى ظروف استراتيجية سرور عام ١٩٨٧ ، قد تبدلت كلية ، ومشروعات التطوير والإصلاح لها تاريخ صلاحية مثل المأكولات والأدوية وغيرها ، ونقول ردا على ذلك ، إن هذا يمكن أن يكون مبررا ومعززا لظهور الخطة الجديدة ، فنذكر أن الظروف الماضية إذ فرضت على أولى الشأن في التعليم أن يقولوا بكذا وكذا فإن ظروف اليوم تكشف عن انتهاء صلاحية هذا التصور أو ذلك ، وتفرض هذا التصور الجديد الذي نقممه .

ودون أن نقصد التترع بنظرية المؤامرة ، حتى لا يسرع البعض برفع ذلك أمامنا متهما ، فإننا نظن أن هذه صورة من صور التلمس بالتفكير الأمريكي المهيمن الآن ، كيف ؟

فنحن نعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة تاريخ قصير للغاية ، لا يزيد عن قرنين من الزمان إلا بسنوات محدودة ، ومن هنا قد لا تجد لديهم احتفاء بالنظر التاريخي ، حيث أنهم بلا تاريخ بالفعل . . .

ومن المحزن حقا أن يقنفي أبناء أقم شعوب الأرض ، وأصحاب أطول تاريخ في العالم - بجانب العراق - ، وهم نحن أبناء مصر ، لثر أصحاب أقصر تاريخ حضارى ، فيكون تأثر سلبي في التعامل مع تاريخ أمتنا التعليمي ، ومن هنا وجدنا الفريق الذى خطط ورسم لما يسمى تطوير كليات التربية قد حرص على إلغاء للدراسة التاريخية التربوية ، حتى يتخرج معلمو الأجيال الجديدة بغير ذاكرة تعليمية ، فضلا عن ذلك ،

فالمتابع لتطور مناهج التاريخ في التعليم العام لابد أن يلاحظ التقلص التدريجي لها .

أعلم أن أحدا من الأمريكان لم يصدر توجيهها لهذا وذاك من مسئولى التعليم أو الخطة الاستراتيجية بذلك ، فهم ليسوا بمثل هذه السذاجة ، ولكنها القاعدة الثقافية والاجتماعية التي عبر بها المثل القائل : اطعم الفم ، تستحي العين !! فضلا عن القاعدة التي نبه عليها مفكرنا العظيم ابن خلدون منذ عدة قرون " المغلوب مولع بتقليد الغالب " ، فما بالك ، إذا كان هذا التقليد " حنو النعل بالنعل " ، يجنى آلافا من الجنيهات أو الدولارات مكافأة ؟ وبالقانون ، ووفقا للقواعد واللوائح !!

وهكذا تبدأ الخطة الاستراتيجية في بابها الأول ب ( تحليل الوضع الراهن ) ، على أساس أن تاريخ الخبرات التعليمية في مصر لم يبدأ إلا عام ٢٠٠٠ ، و" حَنَ " علينا تقرير الخطة بأن يسوق عنوانا في الفصل الثانى ( ص ٣٣ ) مؤداه : " التطور التاريخى " حتى يوهمنا بتوافر الوعى التاريخى ، دون دراية بأن هذا ليس تطورا تاريخيا في حقيقة الأمر ، حيث لم يتعد المدى الزمنى ١٧ عاما ٠٠ إنه حاضر ٠٠ وليس ماضيا .

وحتى يقف القارئ على ضعف الذاكرة التعليمية ، فليقرأ معنا بقية العنوان " ٠٠٠ لانتقال النظام التعليمى من الإتاحة إلى الجودة ، ثم إلى كفاءة النظم " !

ثم تقع الخطة في الغفلة التاريخية المروعة والنفاق السياسى الممجوج ، فتقول " منذ أوائل التسعينيات من القرن السابق ، اعتبر الرئيس مبارك التعليم ، المشروع القومى الأول في مصر ٠٠٠ " .

إننا لا نبالغ أبدا في وصف هذا " بالغفلة التاريخية المروعة " ، بل إن الحياء يحول بيننا وبين أن نستخدم وصفا أشد من ذلك ٠٠٠

ولا نريد أن يقف لنلقى درسا في التاريخ ، ولكننا نتساءل : فلماذا كان مشروع محمد على في أوائل القرن التاسع عشر وهو الرجل الذي لم يكن يقرأ أو يكتب ؟ بل : وبماذا نادى الشيخ حسن العطار من قبل ؟

وآه لو اطلعوا على أقوال وخطب وأعمال مصطفى كامل ٠٠٠ وغير هذا وذلك مما تحفل به الذاكرة الوطنية المُنغِيبة ، لماذا ؟ حتى يقولوا ما كتبوه ٠٠٠ نفاقا رخيصا ، وتملقا ممجوجا ، وهبوطا شنيعا في لغة خظة ، المفروض أن يغلب عليها أسلوب العلماء والمفكرين ، لا أسلوب ضاربي الدفوف ، ومن يدقون الطبول ، ويرقصون في " الزحف " و " الموالد " !!

ولو صدق كاتبو الخطة مع ضمائرهم ، وراجعوا الميزات المرصودة ، والاهتمام السيادة ، لوجدوا أن المشروع القومي الأول في مصر منذ هذا التاريخ ، ومن قبله ، هو " الأمن " بصورتيه : الداخلى والخارجى !!

ويستمر مسلسل الغفلة التاريخية ، فتتكرر الخطة في ص ٢٣ أن مفهوم اللامركزية ظهر عام ٢٠٠٢ ، ولو قرعوا التاريخ لأرجعوا الفضل لأصحابه ، فأول من قام بخطوة لا مركزية في إدارة التعليم هو الدكتور محمد حسين هيكل عندما كان وزيرا للمعارف عام ١٩٣٨ ، فقد كان هو صاحب تقسيم إدارة التعليم في مصر إلى " مناطق " .

والحديث عن " الإتاحة " و " الجودة " عزيزى القارئ هو ما يشبهونه في الثقافة الإنجليزية بأننا هنا إزاء نبذ قديم يوضع في زجاجة جديدة ، فمن قبل لم يكن طه حسين ، الذى اعتبرناه مفكرا كبيرا ، على الدرجة نفسها التي لجهاذة التعليم المصرى اليوم ، حيث جهل الرجل كلمة " الإتاحة " ، فكان يستخدم مصطلح " الكم " وعبارة " التعليم كالماء والهواء " ، وكان رائد التربية الحديثة في العالم العربى إسماعيل القبانى أيضا متخفا بالنسبة لعباقرة الإصلاح للتربوى اليوم ، فجهل حكاية " الجودة " واستخدم كلمة " الكيف " .